TRENDS

تريندز للبحوث والاستشارات

مكتب فرنسا الافتراضي

فبراير

2026

رؤى فرانكوفونية

Visions Francophones

العدد 08

انضم إلينا
JOIN US

رؤى فرانكوفونية

يُعنى التقرير بتقديم أهم الأفكار والرؤى، التي تناولتها المجلات والدوريات الأكاديمية أو الثقافية والإذاعات الرصينة الفرنسية، لما لهما من مكانة خاصة كمنصتين ورافدين أساسيين للرؤى الفرنكوفونية المعاصرة.

تهدف المجلة إلى نقل هذه الرؤى والمناقشات العلمية والبحثية إلى القارئ العربي، لتكون جسرًا يربط بين العالمين، ويُبرز أهم ما يشغل المجتمع العلمي والبحثي في فرنسا. كما تسعى إلى إلقاء الضوء على كيفية الاستفادة من هذه الأفكار وإثراء النقاش العلمي والثقافي في العالم العربي.

VISIONS FRANCOPHONES

مقدمة

حين يفقد العالم يقينه

نحن لا نعيش مجرد مرحلة اضطراب عابر، ولا نواجه أزمة واحدة يمكن عزلها وتشخيصها ووضعها في خانة محددة. ما نعيشه هو تحوّل عميق في البنية التي كانت تمنح العالم معنى واتساقًا. ثمة شيء يتبدل بهدوء، ليس في السياسات فحسب، بل في المفاهيم التي ننظر بها إلى أنفسنا وإلى مؤسساتنا وإلى علاقتنا بالمستقبل. هذا العدد يأتي في لحظة يبدو فيها أن اليقين نفسه يتآكل، وأن ما كان يُعدّ بديهيًّا قبل عقد واحد فقط أصبح محل تساؤل جذري.

حين نتأمل ما يجري في المدرسة الفرنسية، لا نرى مجرد إرهاق طلاب أو إنهاك معلمين، بل نرى مؤسسة تأسيسية تهتز في عمق مشروعها. المدرسة لم تكن يومًا جهازًا تقنيًّا لنقل المعرفة، بل كانت وعدًا جمهوريًّا، أداة لإنتاج المواطن المتساوي، ومساحة لتشكيل أفق مشترك يتجاوز الأصل الاجتماعي. لكنها اليوم تقف أمام مفارقة قاسية: كلّما ازداد الخطاب عن الاستحقاق والتميز، ازداد الشعور بالضغط والاحتراق. وكأن النجاح، الذي كان يُفترض أن يكون أفقًا للتحرر، تَحوّل إلى عبء دائم.

في قلب هذه المفارقة يكمن تَحوّل في تعريف القيمة. لم تعُد المعرفة قيمة في ذاتها، بل أصبحت وسيلة تموضع. لم يعُد التلميذ متعلمًا، بل أصبح مشروعًا قابلًا للتقييم المستمر. لم يعُد الفشل تجربة قابلة للتجاوز، بل علامة هوية. وحين تتحول المؤسسة إلى آلة قياس دائمة، فإنها لا تنتج فقط نتائج، بل تنتج قلقًا. هذا القلق ليس عرضًا نفسيًّا معزولًا، بل انعكاس لبنية اجتماعية تُعيد تعريف العدالة من تكافؤ الشروط إلى تكافؤ الفرص الشكلية، وتُحوّل المنافسة من أداة تحفيز إلى منطق وجود.

VISIONS FRANCOPHONES

ما يحدث داخل المدرسة ليس شأنًا تربويًّا فحسب، بل علامة على تحوّل أوسع في الدولة الحديثة. الدولة التي بُنيت على فكرة الإدماج أصبحت مطالبة بإنتاج التميز. والمواطن الذي كان يُعرَّف عبر انتمائه أصبح يُقاس عبر أدائه. وهكذا يتسلّل منطق السوق إلى قلب المؤسسة الجمهورية، لا عبر الخصخصة الصريحة، بل عبر ثقافة الأداء والتصنيف والمقارنة. وفي هذا السياق، يبدو الاحتراق النفسي أقل مفاجأة ممّا قد يُتصور، لأنه نتيجة طبيعية لمنطق يُحمّل الفرد مسؤولية دائمة عن إثبات قيمته.

غير أن هذا التحول لا يقتصر على الفضاء الوطني. على المستوى الدولي، نشهد بدورنا اهتزازًا في المرجعيات التي حكمت العلاقات لعقود. فالتحالفات التي كانت تُفترض بديهية لم تعُد كذلك. العلاقة عبر الأطلسي لم تنتهِ، لكنها فقدت يقينها القديم. أوروبا التي كانت تستند إلى مظلة أمنية واضحة تجد نفسها أمام ضرورة إعادة تعريف موقعها. والولايات المتحدة التي قدّمت نفسها طويلًا بوصفها حاملة لمشروع قيمي عالمي تبدو اليوم أكثر انشغالًا بإعادة صياغة أولوياتها الداخلية.

السؤال لم يعُد فقط من يمتلك القوة العسكرية الأكبر، بل من يمتلك القدرة على صياغة الرواية. فالسيطرة لم تعُد مسألة جغرافيا فقط، بل مسألة إدراك. فمن يحدد إطار النقاش؟ ومن يضبط إيقاع الإعلام؟ ومن يملك البنية التحتية الرقمية التي تمرّ عبرها المعلومات؟ ففي عالم تتسارع فيه الأحداث، تصبح القدرة على إدارة الانتباه شكلًا من أشكال الهيمنة.

لم تعُد التكنولوجيا قطاعًا اقتصاديًّا فحسب، بل أصبحت أفقًا فلسفيًّا. فالشركات الرقمية الكبرى لا تكتفي بإنتاج أدوات، بل تنتج تصورات عن المستقبل. والخوارزميات لا تنظم البيانات فقط، بل تعيد تشكيل المجال العام. وهنا يتداخل السياسي بالتقني، ويصبح السؤال عن السلطة سؤالًا عمّن يحدد شروط الرؤية ذاتها. ولم يعُد الصراع فقط حول الأرض، بل حول الزمن: أي زمن سنعيش؟ زمن التراكم البطيء للمؤسسات، أم زمن الابتكار المتسارع الذي يعيد تعريف الإنسان؟

الحرب في أوكرانيا، بدورها، لا يمكن فهمها بوصفها نزاعًا إقليميًّا محدودًا. إنها تكشف عن هشاشة النظام الدولي، وعن صراع بين تصورات متباينة للسيادة والهوية. فمفهوم النصر ذاته أصبح ملتبسًا. فاحتلال أرض لا يعني بالضرورة كسر إرادة. والهزيمة قد تكون عسكرية دون أن تكون رمزية. فالعالم لا ينقسم اليوم بين كتلتين واضحتين، بل يتوزع بين فاعلين يتحركون بمنطق براغماتي، يفاوضون في كل ملف على حِدة، ويعيدون تعريف اصطفافاتهم وفق المصالح اللحظية.

في هذا السياق، يبدو أن العالم يدخل مرحلة تفكّك لا بمعنى الفوضى الشاملة، بل بمعنى إعادة ترتيب قاسية. فالقواعد لم تعُد واضحة كما كانت. فالخطاب القيمي الذي كان يغلف السياسات لم يعُد مستقرًا. والنظام الذي قام على فكرة التعددية المنظمة يجد نفسه أمام سيولة غير مسبوقة. لكن التفكك لا يعني غياب المعنى بالكامل، بل يعني أن المعنى نفسه أصبح موضع صراع.

ما يجمع بين المدرسة المتعبة والنظام الدولي المتوتر هو أزمة في الأفق المشترك. وفي الحالتين، يتراجع الشعور بوجود مشروع جامع. وفي الحالتين، يتقدّم الأداء على الفكرة، والسرعة على التأمل، والقياس على المعنى. فحين تُختزل المؤسسة في نتائجها، وتُختزل الدولة في قوتها، ويُختزل الإنسان في إنتاجيته، يصبح القلق بنية لا عرضًا.

ربّما لا يكون السؤال الأهم هو ما إذا كنا في مرحلة هدم، بل كيف نمنع أن يتحول الهدم إلى فقدان للبوصلة. فالمؤسسات لا تنهار فجأة، بل تتآكل حين تفقد قدرتها على إقناع من ينتمون إليها بأنها تحمل مشروعًا يتجاوز الأرقام. فالمدرسة تحتاج إلى إعادة وصل بين المعرفة والمعنى. والدولة تحتاج إلى إعادة وصل بين القوة والشرعية. والنظام الدولي يحتاج إلى إعادة تعريف العلاقة بين المصالح والقيم.

هذا العدد لا يدّعي امتلاك أجوبة جاهزة، لكنه يرفض الاكتفاء بوصف السطح. إنه محاولة لقراءة اللحظة من الداخل، للبحث عن الخيط الذي يربط بين القلق الفردي والتحول الجيوسياسي، بين الفصل الدراسي ومؤتمر الأمن، بين منصة رقمية وقاعة برلمان. وفي عالم يفقد يقينه، تصبح مهمة الفكر ليست إنتاج الطمأنينة، بل إنتاج الوضوح.

الوضوح لا يعني تبسيط التعقيد، بل الاعتراف به. نحن أمام مرحلة تتطلب إعادة تفكير في المسلّمات، لا التمسك بها خوفًا من التغيير. وربّما يكون السؤال الحقيقي ليس من يسيطر على من، بل أي معنى نريد أن يحكم السيطرة ذاتها؛ لأن القوة إذا انفصلت عن أفق مشترك تتحول إلى مصدر قلق، والتميز إذا انفصل عن العدالة يتحول إلى عبء.

وفي زمن تتكاثر فيه التحليلات السريعة والتعليقات الفورية، تبقى الحاجة إلى التأمل البطيء ضرورة. ليس لإيقاف الزمن، بل لفهمه. وليس لرفض التحول، بل لإدراك اتجاهه. وبين المدرسة التي تبحث عن روحها، والنظام الدولي الذي يعيد تشكيل ذاته، يقف الإنسان في قلب المعادلة، يسأل عن موقعه، وعن قدرته على الفهم، وعن معنى المستقبل الذي يُرسم من حوله.

ربّما يكون فقدان اليقين مؤلمًا، لكنه أيضًا فرصة؛ فرصة لإعادة التفكير فيما اعتبرناه بديهيًّا، وفي القيم التي نريد أن نعيد تأكيدها، وفي المؤسسات التي نريد أن نحميها من التحول إلى آلات بلا روح. وهذا العدد هو دعوة إلى هذا التفكير، لا بوصفه ترينًا ذهنيًّا، بل بوصفه شرطًا لاستعادة التوازن بين الأداء والمعنى، والقوة والشرعية، والطموح الإنساني وحدوده.

دوريات / مجلات

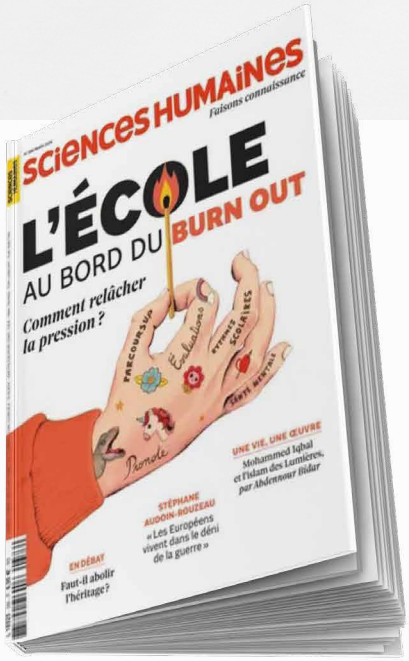

المدرسة الفرنسية على حافة الاحتراق النفسي

لا يمكن تناول ظاهرة "المدرسة الفرنسية على حافة الاحتراق النفسي" بوصفها أزمة ظرفية ناجمة عن ضغط الامتحانات أو كثافة المناهج أو حتى عن تضخم توقعات الأسر فحسب، بل ينبغي فهمها باعتبارها تجليًا لتحوّل بنيوي أعمق يمسّ موقع المدرسة داخل البنية الاجتماعية والسياسية للدولة الحديثة. فالمدرسة في السياق الفرنسي ليست مؤسسة تقنية لنقل المعارف، بل هي جهاز رمزي مركزي في إنتاج المواطنة الجمهورية، وفي إعادة تشكيل التراتب الاجتماعي، وفي إعادة توزيع الشرعية الثقافية. إنها فضاء لإعادة إنتاج القيم المشتركة، ولتوحيد اللغة الرمزية للجماعة الوطنية، ولترسيخ صورة الدولة بوصفها ضامنًا للمساواة الشكلية بين المواطنين. ومن ثم، فإن التوتر الذي يعتريها اليوم لا يعكس مجرد إنهاك مهني أو اضطراب تنظيمي، بل يكشف عن إعادة تعريف جوهرية لمعنى العدالة، ولمفهوم النجاح، ولطبيعة العلاقة بين الفرد والجماعة داخل الدولة الوطنية.

منذ نشأتها الحديثة، ارتبطت المدرسة الجمهورية بوعد تحرّري مزدوج يقوم على الإدماج والمساواة. فقد كان يُفترض أن تكون المدرسة فضاءً يسمح بتحرير الفرد من قيود الأصل الاجتماعي عبر منحه رأس مال ثقافيًّا مشتركًا يمكّنه من المشاركة في المجال العام ومن الارتقاء داخل السلم الاجتماعي. وهذا الوعد كان يقوم على تصور مفاده أن المعرفة المدرسية تمثل لغة مشتركة قادرة على تجاوز الانقسامات الطبقية والمناطقية، وأن الدولة عبر المدرسة تستطيع إنتاج مُواطن متساوٍ في الحقوق والفرص. غير أن هذا المشروع، الذي مثّل أحد أعمدة الشرعية الجمهورية، دخل تدريجيًّا في توتر متصاعد مع صعود منطق جديد يقوم على تكثيف المنافسة وفردنة المسؤولية وتعميم التقييم بوصفه معيارًا دائمًا للقيمة. وهكذا تحولت المدرسة من فضاء لتحقيق المساواة الرمزية إلى ساحة لإعادة ترتيب الفوارق تحت غطاء الاستحقاق.

إن أيديولوجيا الاستحقاق التي أصبحت تؤطر الخطاب التعليمي المعاصر لا تمثل مجرد استمرار طبيعي للميريتوقراطية الكلاسيكية، بل تعكس تحولًا أعمق في بنية الذات الحديثة وفي تصورها لمسؤوليتها تجاه مصيرها. ففي حين كانت الميريتوقراطية في أصلها أداة لإزاحة الامتيازات الوراثية وإحلال الجدارة محلها، فإن النسخة المعاصرة منها تحولت إلى أفق أخلاقي شامل يُحمّل الفرد مسؤولية كاملة عن مساره ومكانته. ويصبح النجاح المدرسي دليلًا على القيمة الشخصية، ويتحول الفشل إلى علامة على قصور ذاتي أو ضعف في الاستثمار في الذات. وبهذا المعنى، يُعاد تعريف التفاوت الاجتماعي بوصفه نتيجة طبيعية للفروق الفردية، لا انعكاسًا لاختلال توزيع الموارد الثقافية والاجتماعية أو لتفاوت البنى الاقتصادية.

غير أن التحليل السوسيولوجي يكشف أن المدرسة لا تعمل في فراغ اجتماعي، بل تتقاطع مع أنماط رأس المال الثقافي التي يحملها الأفراد من أسرهم وبيئاتهم. فاللغة، وأنماط التفكير، وأساليب التعبير التي تكافئها المؤسسة ليست محايدة بالكامل، بل تنسجم غالبًا مع معايير ثقافية مهيمنة تاريخيًّا واجتماعيًّا. ومع ذلك، يُخفى على النتائج المدرسية طابع الحياد والموضوعية، فتُحوّل الفروق البنيوية إلى فروق فردية. ومع تصاعد خطاب الاستحقاق، تُصبح هذه النتائج محمّلة بشرعية أخلاقية مضاعفة، فيُنظر إلى المتفوقين بوصفهم أكثر استحقاقًا ليس أكاديميًّا فحسب، بل وجوديًّا وأخلاقيًّا، بينما يُفهم تعثر الآخرين بوصفه دليلًا على نقص في الجهد أو الإرادة أو الكفاءة الذاتية. وهكذا تُختزل إشكالية العدالة الاجتماعية في مسألة أداء فردي.

ويتجلى التحول الأعمق في انتقال منطق الاستحقاق من مستوى النتائج إلى مستوى الهوية. فالطالب لا يُطلب منه فقط تحقيق درجات جيدة، بل يُطلب منه أن يكون مشروعًا دائمًا لتحقيق الذات، وأن يُثبت قيمته باستمرار عبر مؤشرات كمية قابلة للقياس. فالتقييم المستمر، والانتقاء المبكر للمسارات، والمقارنة الرقمية بين الأفراد والمؤسسات، كلها عناصر تعيد صياغة العلاقة بالذات بوصفها علاقة استثمار دائم ومراقبة مستمرة. ويصبح الزمن المدرسي زمنًا استراتيجيًّا، حيث كل مرحلة تُقرأ بوصفها مفصلية للمستقبل، وكل اختيار يُنظر إليه كقرار حاسم في مسار طويل من المنافسة الاجتماعية. وبهذا المعنى، لا يعود التعليم تجربة تعلّم فقط، بل يصبح مسارًا وجوديًّا لإثبات الجدارة.

وفي هذا السياق، تعمل الليبرالية التعليمية على إدخال منطق السوق إلى البنية الداخلية للمدرسة، حتى وإن ظل النظام رسميًّا عموميًّا وتحت إشراف الدولة. فالمنافسة بين المؤسسات، وحرية الاختيار المشروطة اجتماعيًّا، وتصنيف المسارات الدراسية، ومنصات التوجيه الرقمية كلها تعكس انتقالًا من منطق الإدماج الشامل إلى منطق الانتقاء التفاضلي. وتتحول النتائج إلى رأسمال رمزي يُتداول في فضاء اجتماعي أوسع، وتصبح الشهادة أداة للتموقع في سوق عمل يتسم بعدم الاستقرار والتقلب. وهكذا يُعاد تعريف المدرسة من فضاء لتكوين المواطن إلى جهاز لإنتاج الكفاءة القابلة للتسويق.

وهذا التحول يرتبط بتغير في طبيعة الدولة نفسها. فالدولة لم تعُد تكتفي بضمان الإدماج الاجتماعي ضمن أفق المساواة الجمهورية، بل أصبحت مطالبة بإنتاج رأس مال بشري قادر على المنافسة في اقتصاد معرفي عالمي شديد التقلب. وهكذا تجد نفسها بين نموذجين للشرعية: نموذج العدالة الاجتماعية القائم على المساواة الشكلية وإتاحة الفرص، ونموذج الكفاءة التنافسية القائم على التميز والانتقاء. فالمدرسة تصبح ساحة يتجسد فيها هذا التوتر البنيوي، حيث يُطلب منها في الوقت ذاته أن تضمن تكافؤ الفرص وأن تُنتج نخبًا قادرة على المنافسة الدولية. وهذا التناقض يولّد ضغطًا داخليًّا على المؤسسة، وعلى الفاعلين داخلها.

ويمكن فهم تصاعد القلق المدرسي في ضوء مفهوم مجتمع المخاطر، حيث يتحول المستقبل إلى مصدر قلق دائم، ويصبح النجاح المدرسي وسيلة لإدارة هذا القلق. وفي مجتمع تسوده اللايقينيات الاقتصادية وتتحول فيه المسارات المهنية إلى مسارات متقطعة، يبدو التعليم كأحد آخر الضمانات الممكنة. غير أن إدارة المخاطر عبر تكثيف التقييم والمنافسة تؤدي إلى إنتاج توتر نفسي مستمر. ويعيش التلميذ في حالة استنفار دائم، حيث كل مرحلة تعليمية تُفهم بوصفها اختبارًا حاسمًا لمستقبله الاجتماعي والمهني. ويتحول الفشل إلى تهديد وجودي، لا مجرد تعثّر مؤقت يمكن تجاوزه.

وهذا المناخ يعيد تشكيل العلاقة بالمعرفة، حيث تتراجع قيمتها الذاتية لصالح قيمتها الأداتية. ولم تعُد المعرفة تُطلب لذاتها أو بدافع الفضول أو الاكتشاف، بل بوصفها أداة لتحسين الموقع في الترتيب. إن الاحتراق النفسي في هذا السياق ليس مجرد عرض فردي، بل نتيجة لتكثيف المعنى التنافسي للتعليم. فعندما يُختزل النجاح في الترتيب الرقمي، وتُقاس القيمة بالنتيجة، يتراجع البعد التكويني للمعرفة، ويصبح التعلم وسيلة للتموقع الاجتماعي، لا تجربة معرفية غنية في ذاتها، ويتحول الطالب من فاعل معرفي إلى موضوع تقييم دائم، تُحدَّد قيمته بمؤشرات قابلة للقياس والمقارنة.

وهذا التحول يمسّ المعلمين أيضًا، الذين يجدون أنفسهم بين متطلبات الأداء المؤسسي وضغوط الأسر وتوقعات الدولة وتزايد المساءلة المجتمعية. ومع تراجع السلطة الرمزية للمعلم في مجتمع تتزايد فيه الفردانية وتضعف فيه الثقة في المؤسسات، يصبح دوره أكثر هشاشة وتعقيدًا. ولم يعُد المعلم حاملًا لسلطة بديهية، بل أصبح مطالبًا بتبرير شرعيته باستمرار. ومع ذلك، تظل

العلاقة التربوية فضاءً لمقاومة منطق السوق، إذ يستمد المعلم شرعيته من التفاعل الإنساني ومن المعنى الذي يمنحه للتجربة التعليمية، لا من المؤشرات الكمية وحدها.

وتكشف المدرسة عن توتر بنيوي داخل الدولة الحديثة بين نموذج العدالة الاجتماعية ونموذج الكفاءة التنافسية. فالدولة مطالبة بضمان تكافؤ الفرص ومنع الإقصاء، لكنها مطالبة أيضًا بإنتاج نخب قادرة على المنافسة الدولية وتعزيز الموقع الاقتصادي للدولة في النظام العالمي. وهذا التوتر ينعكس في سياسات الانتقاء، وفي تشديد معايير الأداء، وفي تضخم ثقافة التقييم. وهكذا تصبح المدرسة ساحة صراع بين التضامن والأداء، وبين الإدماج والانتقاء، وبين منطق الجماعة ومنطق الفرد.

إن إعادة التفكير في العدالة التعليمية تقتضي تجاوز مفهوم تكافؤ الفرص الشكلي نحو تصور يراعي شروط التمكين الفعلي والاعتراف بالتفاوتات البنيوية. فالعدالة لا تتحقق فقط بفتح الأبواب أمام الجميع، بل بضمان قدرة الجميع على العبور بشروط متقاربة. وهذا يتطلب ضبط أيديولوجيا الاستحقاق بحيث لا تتحول إلى أداة لتبرير التفاوت، وضبط الليبرالية التعليمية بحيث لا تؤدي إلى تفكيك النسيج الاجتماعي أو إلى تحويل المدرسة إلى سوق مغلق يعيد إنتاج الامتيازات بشكل مقنع.

وفي المحصلة، تكشف حالة المدرسة الفرنسية عن لحظة تاريخية يعاد فيها تعريف معنى النجاح، ووظيفة التعليم، ومكانة الفرد داخل النظام الاجتماعي، وطبيعة الدولة ذاتها. فالاحتراق النفسي ليس حادثًا عابرًا أو ظاهرة نفسية منعزلة، بل هو مؤشر على توتر بنيوي يتطلب مراجعة عميقة للفلسفة التربوية وللعقد الاجتماعي الذي تستند إليه المدرسة الجمهورية. إن إعادة التوازن بين الأداء والمعنى، بين الطموح الفردي والتضامن الجماعي، تمثل التحدي المركزي للمدرسة في القرن الحادي والعشرين. فالمدرسة ليست مجرد مصنع للشهادات ولا جهازًا تقنيًا لإنتاج المهارات، بل هي فضاء لإعادة إنتاج المجتمع نفسه ولصياغة معاييره الرمزية. وإذا فقدت قدرتها على إنتاج معنى مشترك يؤطر المنافسة ضمن أفق جماعي، فإن قدرتها على إنتاج التميز ستصبح مهددة من الداخل، لأن التميز الذي لا يستند إلى شرعية اجتماعية مشتركة يتحول إلى عامل تفكيك، لا إلى عنصر قوة داخل الدولة الحديثة.

برامج إذاعية

من يسيطر على من؟

“

تُقدّم المقابلة الإذاعية مع توماس غومار، مدير المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية، إطارًا غنيًّا لفهم التحولات العميقة التي يشهدها النظام الدولي المعاصر. غير أن أهمية هذه القراءة لا تكمن فقط في توصيف موازين القوى التقليدية بين الدول، بل في إعادة تعريف مفهوم القوة ذاته، وفي نقل التحليل من منطق الجيوبوليتيك الكلاسيكي إلى فضاء أكثر تعقيدًا تتداخل فيه التكنولوجيا، والسرديات الإعلامية، والبنية الاقتصادية، والتحولات الأيديولوجية. إن السؤال المركزي الذي يطرحه غومار – "من يسيطر على من؟" – لا يُفهم بوصفه تساؤلًا عن الهيمنة العسكرية فحسب، بل باعتباره مدخلًا لفهم السيطرة المعرفية والرمزية التي أصبحت عنصرًا حاسمًا في تشكيل النظام الدولي.

”

يبدأ التحليل من لحظة سياسية رمزية تمثلت في صعود دونالد ترامب إلى السلطة في الولايات المتحدة، لكن غومار يتجاوز البعد الشخصي إلى قراءة هذه الظاهرة باعتبارها تعبيرًا عن تحوّل أعمق في البنية الاستراتيجية الأمريكية. فترامب، في نظره، ليس مجرد فاعل سياسي مثير للجدل، بل يمثل لحظة إعادة تعريف للهوية الأمريكية في علاقتها بأوروبا وبالنظام الليبرالي الذي تأسس بعد الحرب العالمية الثانية. لقد كشفت سياسات ترامب عن هشاشة الرابط الأطلسي، وأظهرت أن التحالف الذي بدا ثابتًا لعقود ليس بالضرورة ضمانة أبدية.

وهذا "الانقسام الأطلسي" يعكس اهتزازًا في الثقة بين ضفّتَي المحيط، ويطرح سؤال الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي بوصفه ضرورة وليس خيارًا. فالقارة الأوروبية، التي اعتادت على المظلة الأمنية الأمريكية، تجد نفسها اليوم أمام ضرورة إعادة التفكير في مفهوم سيادتها الدفاعية، وفي قدرتها على إنتاج سياسة خارجية متماسكة. غير أن هذا المسار يصطدم بتعقيدات مؤسساتية واقتصادية داخل الاتحاد الأوروبي، حيث لايزال التكامل السياسي أقل عمقًا من التكامل الاقتصادي. وهنا، يتجلى التناقض بين طموح أوروبا إلى الاستقلال، واعتمادها التاريخي على الحماية الأمريكية.

غير أن الانقسام الأطلسي ليس سوى أحد أبعاد التحول العالمي. فالمحور الأكثر تأثيرًا في إعادة تشكيل النظام الدولي يتمثل في التنافس المتصاعد بين الولايات المتحدة والصين. وهذا التنافس لا يقتصر على المجال العسكري أو التجاري، بل يمتد إلى الفضاء التكنولوجي والرقمي. فالذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات والبنية التحتية الرقمية أصبحت عناصر مركزية في إنتاج القوة. ومن يسيطر على هذه المجالات يمتلك قدرة على التأثير في الاقتصاد العالمي وفي المنظومات الدفاعية وفي تدفق المعلومات.

وفي هذا السياق، يتحول وادي السيليكون إلى فاعل جيواستراتيجي بامتياز. فالشركات التكنولوجية الكبرى لم تعُد مجرد مؤسسات اقتصادية تسعى إلى الربح، بل أصبحت تمتلك قدرة غير مسبوقة على تشكيل الرأي العام، وعلى التحكم في البنية التحتية للاتصال، وعلى التأثير في السياسات الوطنية. وهنا، يطرح غومار ثنائية رمزية لافتة بين الفاتيكان ووادي السيليكون، لا باعتبارها مقارنة دينية، بل بوصفها تقابلًا بين مؤسستين تدّعيان القدرة على تحديد معنى المستقبل. فالفاتيكان يمثل تقليدًا رمزيًّا ممتدًا عبر قرون، يستند إلى مرجعية أخلاقية عميقة، بينما يمثل وادي السيليكون حداثة متسارعة

تؤمن بأن التكنولوجيا قادرة على إعادة تعريف الإنسان نفسه.

وهذا التقابل يكشف عن تحول في مركز الثقل الرمزي في العالم. فبينما كانت السلطة الأخلاقية والسياسية في السابق مرتبطة بالدول أو بالمؤسسات الدينية، أصبحت اليوم موزعة بين فاعلين خاصين يمتلكون أدوات رقمية تؤثر في الوعي الجماعي. إن السيطرة على الخوارزميات، وعلى تدفق البيانات، وعلى المنصات الاجتماعية، تمنح هذه الشركات قدرة على صياغة الإدراك العام وعلى توجيه النقاش السياسي. وهكذا يصبح سؤال "من يسيطر على من" سؤالًا عمّن يحدد الإطار الذي تُفهم من خلاله الوقائع.

ويتعمق التحليل في بعد آخر يتعلق بالصراع بين المعرفة العلمية والسرديات الإعلامية. ففي عالم تسوده السرعة الرقمية، لم تعُد الحقيقة العلمية تملك التفوق التلقائي في المجال العام. ويشير غومار إلى مثال الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، التي تنتج تقارير علمية دقيقة تستند إلى سنوات من البحث، في مقابل وسائل إعلام قادرة على التأثير الفوري في الرأي العام عبر خطاب مبسط ومشحون عاطفيًا. وهذا التوتر بين الزمن العلمي البطيء والزمن الإعلامي السريع يعكس أزمة أعمق في علاقة الديمقراطية بالحقيقة.

لقد أظهرت جائحة كوفيد-19 بوضوح هذا التناقض. فالتوصيات العلمية، رغم دقّتها، واجهت حملات تشكيك أو تأويل سياسي؛ ما أثر في ثقة الجمهور بالمؤسسات. وهنا، يصبح الإعلام ساحة الصراع الحقيقية، حيث تتنافس السرديات على تعريف الواقع. فالقدرة على إنتاج خطاب مقنع قد تكون أحيانًا أكثر تأثيرًا من إنتاج معرفة دقيقة. وهكذا تتحول السيطرة المعرفية إلى عنصر مركزي في معادلة القوة.

وفي هذا السياق، يقرأ غومار استراتيجية ترامب الإعلامية بوصفها شكلًا من أشكال الهيمنة المعرفية. فإغراق الفضاء الإعلامي بخطابات متكررة ومثيرة للجدل يسمح بفرض إيقاع معين على النقاش العام. وهذه القدرة على تحديد جدول الأعمال الإعلامي تمنح الفاعل السياسي سلطة غير مباشرة على خصومه، إذ يضطرهم إلى الرد ضمن الإطار الذي رسمه. فالسيطرة هنا لا تتم عبر القمع، بل عبر إدارة الانتباه العام.

وينتقل التحليل إلى مفهوم "الجنوب المعاملاتي"، الذي يفضله غومار على تعبير "الجنوب العالمي". فالدول التي تندرج تحت هذا التصنيف لا تشكل كتلة موحدة ذات رؤية أيديولوجية مشتركة، بل تتبنّى مقاربة براغماتية تقوم على التفاوض في كل ملف على حدة. وهذه الدول تسعى إلى تعظيم مكاسبها من التنافس بين القوى الكبرى، دون الالتزام بتحالفات ثابتة. غير أن هذا النهج يطرح سؤالًا حول استقرار النظام الدولي في ظل غياب مرجعية قيمية مشتركة.

إن التحول من نظام يقوم على خطاب ليبرالي عالمي إلى نظام يتسم بتعددية سردية يعكس انتقالًا من صراع بين نماذج أيديولوجية واضحة إلى صراع بين سرديات مرنة. ولم يعُد السؤال يتعلق فقط بتفوق الديمقراطية الليبرالية أو بصعود نموذج سلطوي، بل بقدرة كل طرف على تقديم رواية مقنعة عن المستقبل. من يملك القدرة على تعريف الديمقراطية؟ ومن يحدد معايير الشرعية؟ ومن يسيطر على البنية التحتية الرقمية التي تمرّ عبرها المعلومات؟

وفي هذا الإطار، لا يمكن فصل الجيوبوليتيك عن الجيواقتصاد. فالصراعات التجارية والعقوبات الاقتصادية والتحكم في سلاسل الإمداد أصبحت أدوات مركزية في إدارة التنافس الدولي. فالحرب في أوكرانيا، مثلًا، كشفت عن دور الطاقة والقمح والمواد الخام في إعادة تشكيل التحالفات. والسيطرة لم تعُد تعني احتلال الأراضي فقط، بل التحكم في الموارد وفي تدفقات التجارة.

تتسم قراءة غومار بوعي بأن أوروبا تقف أمام مفترق طرق تاريخي. فإذا أرادت الحفاظ على موقعها في النظام الدولي، فعليها تعزيز قدرتها التكنولوجية، وتطوير أدواتها الدفاعية، وإنتاج خطاب مستقل عن القوى الكبرى. غير أن هذا المسار يتطلب إرادة سياسية مشتركة داخل الاتحاد الأوروبي، وهو أمر لايزال موضع نقاش.

وفي المحصلة، يقدّم غومار تحليلًا متعدّد المستويات يربط بين الصراع العسكري والتنافس التكنولوجي والمعركة السردية. فالقوة في العالم المعاصر لا تُقاس فقط بحجم الجيوش أو الناتج المحلي، بل بقدرة الفاعلين على التحكم في شبكات البيانات، وفي المنصات الإعلامية، وفي تعريف الأجندة العالمية. إن سؤال "من يسيطر على من" لم يعُد يتعلق بدولة تفرض إرادتها على أخرى فحسب، بل بفاعلين متعدّدي المستويات يتنافسون على تحديد معنى الواقع ذاته.

وهذا التحول يعكس مرحلة انتقالية في تاريخ النظام الدولي، حيث تتداخل الحدود بين العام والخاص، وبين الوطني والعالمي، وبين السياسي والتكنولوجي. إن السيطرة اليوم ليست مجرد مسألة قوة صلبة، بل مسألة قدرة على صياغة الرواية التي يُفهم من خلالها العالم. وفي هذا السياق، تصبح الجغرافيا السياسية المعاصرة أكثر سيولة وأقل استقرارًا؛ ما يستدعي أدوات تحليل جديدة تتجاوز التصنيفات التقليدية.

إن العالم الذي يرسمه غومار هو عالم تتحول فيه السرديات إلى أدوات قوة، وتصبح التكنولوجيا ساحة صراع رمزية، وتفقد فيه التحالفات التقليدية ثباتها السابق. إنها لحظة تاريخية يعاد فيها تعريف معايير الهيمنة، وتُختبر فيها قدرة الدول والمؤسسات على التكيف مع واقع متعدد الأقطاب سرديًّا واقتصاديًّا. وفي هذا الإطار، يبدو أن مستقبل النظام الدولي لن يُحسم فقط في ميادين القتال أو في غرف المفاوضات، بل أيضًا في مختبرات التكنولوجيا، وفي استوديوهات الإعلام، وفي الفضاءات الرقمية التي تشكل وعي المجتمعات.

2

هل دخل العالم مرحلة سياسة الهدم؟

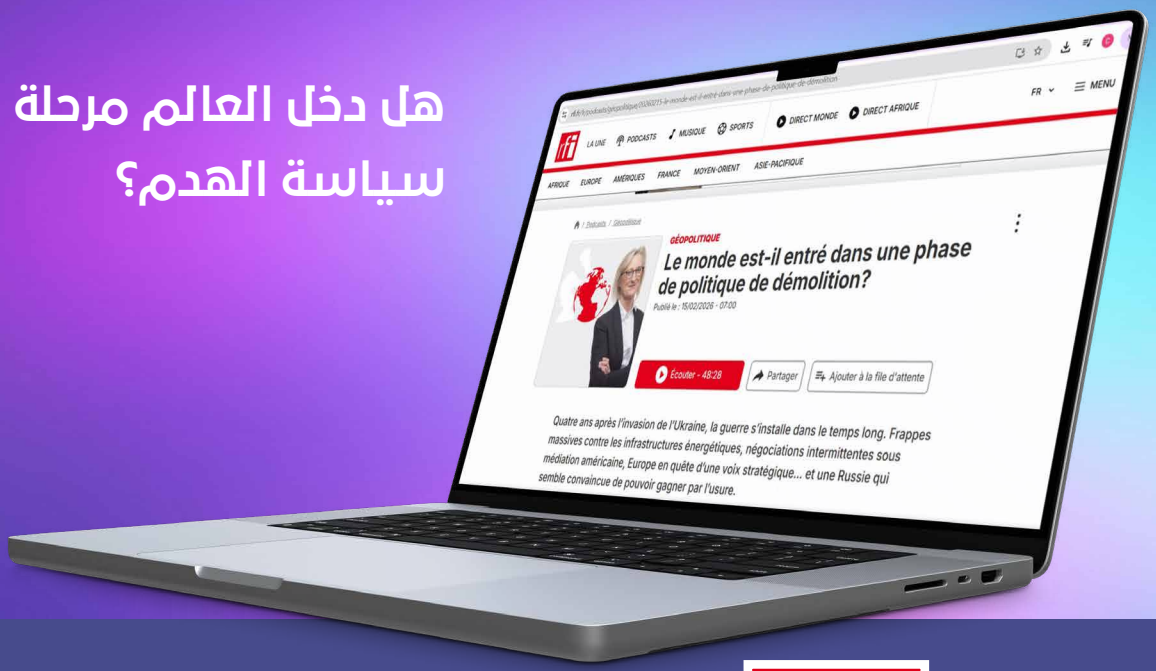

rfi

تكشف المقابلة الإذاعية مع بيار ليفي، السفير الفرنسي السابق لدى روسيا بين 2020 و2024، عن لحظة مفصلية يعيشها النظام الدولي، لحظة يصفها بنفسه بأنها لحظة "دوار" سياسي واستراتيجي غير مسبوق في مَسيرته الدبلوماسية الممتدة لأكثر من أربعة عقود. وهذا الإحساس بالدوار لا يرتبط فقط باستمرار الحرب في أوكرانيا ودخولها عامها الرابع، بل يتصل بتحول أعمق في بنية النظام الدولي، وباهتزاز المفاهيم التي حكمت العلاقات عبر الأطلسي منذ نهاية الحرب الباردة.

وتتأسس قراءة ليفي على ثلاث طبقات تحليلية متداخلة: طبقة تتعلق بالحرب ذاتها وموازين القوى الميدانية، وطبقة ثانية تتعلق بالتحولات داخل الولايات المتحدة وتأثيرها في العلاقة عبر الأطلسي، وطبقة ثالثة أعمق ترتبط بطبيعة الدولة الروسية وبنيتها الذهنية والتاريخية. ومن خلال هذه المستويات الثلاثة، يقدم تصورًا مركّبًا للصراع، لا يختزلها في مواجهة عسكرية تقليدية، بل يضعه في سياق إعادة تشكيل أوسع للنظام الدولي.

ويشير ليفي إلى أن تقرير مؤتمر ميونيخ للأمن لعام 2026 تحدّث عن دخول العالم مرحلة "تفكيك سياسي"، وأن الدولة الأكثر قابلية لاتباع هذه الاستراتيجية قد تكون الولايات المتحدة نفسها. وهذا التشخيص يعكس تحوّلًا في النقاش الغربي من مفهوم "تعدّدية الأقطاب" الذي كان سائدًا في السنوات الماضية، إلى تصور أكثر تشاؤمًا يرى أن النظام الدولي لا يعاد تشكيله وفق توازنات جديدة فقط، بل يُفكَّك من الداخل.

ويستحضر ليفي هنا خطاب فلاديمير بوتين في مؤتمر ميونيخ عام 2007، الذي شكّل لحظة مفصلية في إعلان روسيا رفضها للنظام الأحادي القطبية. غير أن اللحظة الراهنة تختلف من حيث أن التفكيك لا يأتي فقط من القوى الصاعدة، بل من داخل المعسكر الغربي ذاته. ويذهب ليفي إلى حدّ استخدام تعبير روسي هو "بردكة العالم" للدلالة على حالة الفوضى البنيوية التي تطبَع المرحلة.

وهذا التفكيك لا يعني بالضرورة غياب مشروع بديل، بل قد يكون مقدّمة لإعادة بناء هيمنة أمريكية جديدة على أسس مختلفة. غير أن السؤال المفتوح، كما يطرحه ليفي، هو ما إذا كانت هذه العملية تعني تنظيمًا جديدًا لمناطق النفوذ، على نحو يلتقي فيه التفكيران الروسي والأمريكي حول منطق تقاسم المجالات الحيوية.

ومن النقاط المركزية في تحليل ليفي تأكيده أن السياسة الخارجية ليست دائمًا انعكاسًا مباشرًا لمصالح استراتيجية موضوعية، بل كثيرًا ما تُحدّدها اعتبارات السياسة الداخلية. وفي هذا السياق، يرى أن هدف دونالد ترامب لا يقتصر على إعادة توجيه السياسة الخارجية، بل يمتد إلى إعادة تشكيل النظام السياسي الأمريكي ذاته.

وهذا التحول الداخلي ينعكس في طريقة إدارة الملف الأوكراني. ويعبّر ليفي عن عدم فهمه لإمكانية أن يؤدي تراجع الدعم الأمريكي لأوكرانيا إلى انتصار روسي، معتبرًا أن ذلك سيشكل هزيمة استراتيجية للولايات المتحدة نفسها. وهنا، تتجلى مفارقة أساسية: كيف يمكن لسياسة داخلية تستهدف إعادة صياغة النظام السياسي أن تُفضي إلى نتائج تضعف موقع الدولة في النظام الدولي؟

ومن منظور سوسيولوجي، يمكن قراءة هذا التحول بوصفه تعبيرًا عن صراع داخلي حول تعريف الهوية الأمريكية ودورها العالمي. فإذا كان النظام الليبرالي بعد 1945 قائمًا على الجمع بين الهيمنة والقيم، فإن المرحلة الراهنة تشهد مَيلًا إلى إعادة تعريف الهيمنة في إطار أكثر براغماتية، وأقل التزامًا بالمرجعيات القيمية التقليدية.

ويطرح ليفي سؤالًا حاسمًا: هل الولايات المتحدة لم تعُد حليفًا للأوروبيين؟ غير أن إجابته ليست قطعية، بل يميز بين عناصر الاستمرارية وعناصر القطيعة. فهناك اتجاهات قديمة نحو تقاسم الأعباء والانسحاب النسبي الأمريكي من أوروبا، غير أن المرحلة الحالية تتسم بـ"قسوة غير مسبوقة" في التعبير عن هذه الاتجاهات.

وهنا، يظهر أن التحالف عبر الأطلسي لم ينتهِ مؤسسيًّا، كما يشير ليفي إلى استمرار الاجتماعات داخل حلف الناتو، لكنه فقد جزءًا من بديهيته. ولم يعُد الدعم الأمريكي يُفترض كمعطى ذاتي الاكتفاء، بل أصبح عنصرًا يجب أخذه في الحسبان ضمن معادلة أوسع.

ومن هذا المنظور، تُشكّل الحرب في أوكرانيا "جرس إنذار" لأوروبا. فقد كانت هناك إشارات سابقة إلى احتمال تراجع الالتزام الأمريكي، لكن كثيرًا من الدول الأوروبية لم تأخذها بالجدية الكافية. واليوم، تفرض الوقائع على أوروبا إعادة التفكير في مفهوم "الاستقلال الاستراتيجي"، ليس كشعار، بل كمشروع عملي يتطلب قدرات عسكرية وصناعية مستقلة.

ويؤكد ليفي أن أوكرانيا، رغم خسارتها نحو 20% من أراضيها، ليست في حالة انهيار كما تحاول بعض السرديات الروسية تصوير الأمر. ويستند إلى أرقام تشير إلى محدودية المكاسب الروسية الميدانية قياسًا إلى الأهداف الأولية للحرب.

غير أن النقطة الأهم في تحليله تكمن في إعادة تعريف مفهوم النصر والهزيمة. ويستحضر ليفي هنا مقاربة ريمون آرون، التي ترى أن الهزيمة أو النصر مسألة سياسية قبل أن تكون عسكرية. فاحتلال أراضٍ لا يعني بالضرورة كسر الإرادة السياسية. وبهذا المعنى، يرى أن روسيا، حتى لو احتفظت بالقرم أو دونباس، فقد تكون "خسرت أوكرانيا" من الناحية السياسية؛ نظرًا لتعزز الهوية الوطنية الأوكرانية وتوجّهها الأوروبي.

وهذا التحليل يضع الحرب في إطار صراع هويات، لا مجرد نزاع حدودي. فقد أفضت الحرب إلى تعميق الشعور الوطني الأوكراني، وإلى توسيع الناتو ليشمل فنلندا والسويد، وهو ما يمكن اعتباره نتيجة معاكسة لما كانت تسعى إليه موسكو.

ومن أبرز مفاهيم ليفي تحليله لما يسميه "عدم تماثل القرار". فالرئيس الروسي يستطيع في أي لحظة إعلان النصر ووقف الحرب دون أن يواجه معارضة مؤسساتية حقيقية، نظرًا لغياب صحافة حرة أو برلمان فاعل. وفي المقابل، يخضع زيلينسكي لرقابة برلمانية ورأي عام، كما تخضع الحكومات الغربية بدورها لضغوط ديمقراطية.

وهذا التفاوت يمنح موسكو مرونة تكتيكية، لكنه في الوقت ذاته يعكس هشاشة النظام من حيث الشرعية التعددية. ويؤدي ذلك إلى جعل مسألة "السردية" عنصرًا حاسمًا، إذ يمكن للنظام الروسي أن يعيد صياغة النتائج وفق رواية انتصار حتى في ظل مكاسب محدودة.

ويذهب ليفي إلى تحليل أعمق لطبيعة الدولة الروسية، مستندًا إلى فكرة "أمراض الإمبراطوريات القديمة". فالإمبراطوريات، بحسب هذا المنظور، تجد صعوبة في تقبّل فقدان مجالات نفوذها السابقة. وهنا، تصبح أوكرانيا أكثر من دولة مجاورة؛ إنها جزء من سردية تاريخية ووجدانية عميقة.

ويشير ليفي إلى الروابط العائلية بين ملايين الروس والأوكرانيين، وإلى البعد العاطفي للصراع. وهذا البعد يجعل الحرب أكثر تعقيدًا، لأنها لا تتعلق فقط بمصالح استراتيجية، بل بتمثلات هوية وانتماء. ومن هنا، يفسر رفض بوتين لفكرة اختيار أوكرانيا مسارًا أوروبيًّا مستقلًا، باعتباره مساسًا برؤية تاريخية لروسيا عن ذاتها.

ويطرح ليفي السؤال حول ما إذا كان ينبغي بناء منظومة أمنية أوروبية "ضد روسيا أم معها". ورغم صعوبة الإجابة عن ذلك في السياق الراهن، فإن السؤال يكشف عن معضلة استراتيجية طويلة الأمد. فإذا انتهت الحرب دون معالجة الجذور الذهنية للصراع، فإن المواجهة ستستمر بأشكال أخرى.

وهنا، يبرز تحذير ليفي من أن روسيا، سواء خرجت من الحرب منتصرة أو مهزومة، ستبقى في حالة مواجهة مع الغرب. فالانتصار قد يدفعها إلى التوسع، والهزيمة قد تولّد نزعة انتقامية. وبالتالي، فإن التحدي لا يكمن فقط في إنهاء الحرب، بل في إعادة صياغة العلاقة الأوروبية الروسية على أسس جديدة.

وتُظهر رؤية بيار ليفي أن الحرب في أوكرانيا ليست حدثًا معزولًا، بل نقطة تقاطع لتحولات أعمق في النظام الدولي. إنها تكشف عن اهتزاز التحالفات التقليدية، وعن صعود منطق مناطق النفوذ، وعن صراع بين نماذج سياسية مختلفة، وعن أزمة في تعريف النصر والهزيمة.

وفي عالم يصفه ليفي بأنه يعيش "بردكة" أو تفكيكًا بنيويًّا، تصبح القدرة على الصمود السياسي، وعلى صياغة سردية مقنعة، وعلى بناء تحالفات مرنة، عناصر أساسية في معادلة القوة. إن الحرب قد تتوقف يومًا ما، لكن المواجهة بين رؤيتين للعالم ستستمر. وبين التفكيك وإعادة البناء، يقف النظام الدولي أمام لحظة إعادة تعريف عميقة لمفاهيم السيادة، والتحالف، والشرعية، والنصر ذاته.